S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/647/Add.1
28 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا

إضافة

١ - بعد صدور تقريري المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/1998/647)، عقد الاجتماع الرفيع المستوى الثاني بين ممثلي جورجيا، وممثلي أبخازيا في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٨ برئاسة ممثلي الخاص السيد ليفيو بوتا. وفي ٢٥ تموز/يوليه اعتمد الجانبان البيان الختامي المرفق (انظر المرفق).

٢ - ومرفق أيضا بيان صدر باسم فريق أصدقاء الأمين العام وأرفق بالبيان الختامي (انظر التذييل).

280798 280798 98-21985

مرفق

[الأصل: بالروسية]

بيـــان ختامـــي بشأن نتائج الاجتماع الثاني الذي عقد بين ممثلي جورجيا وممثلـــي أبخازيـا في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٨

١ - في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٨، عقد الاجتماع الثاني بين ممثلي جورجيا وممثلي أبخازيا في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة ممثلين للاتحاد الروسي بوصفه ميسرا، ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وللدول المنتمية إلى فريق أصدقاء الأمين العام، وهي الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بوصفهم مراقبين. كذلك شارك ممثلون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب منسق الشؤون الإنسانية في أجزاء المناقشات التي تتصل بعمل هذه الهيئات.

٢ - وخلال الاجتماع، تم تبادل لوجهات النظر بشأن بنود جدول الأعمال التالية:

- استعراض حالة المفاوضات بشأن الجوانب الرئيسية من التسوية الشاملة للنزاع، وتحديد المجالات التي يمكن فيها تحقيق تقدم سياسي ملموس؛
- وضع آليات فعالة للحفاظ على نظام وقف إطلاق النار أو ضمانات ملموسة لعدم استئناف القتال؛
- المشاكل المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين؛
- الجهود المبذولة في المجالات الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية.

٣ - وقد جدد المشتركون في الاجتماع تأييدهم لمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة لتقوية مشاركة الأمم المتحدة في عملية حفظ السلام التي تستهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، وهم يسلمون بأن العملية التي بدأت بمبادرة من الأمين العام مستمرة وينبغي الإسراع فيها.

٤ - ورحب الطرفان بالبدء في تنفيذ برنامج العمل وبما تقوم به الأجهزة التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها في الاجتماع السابق الذي عقد في جنيف، ومنها مجلس التنسيق والأفرقة العاملة الثلاثة المنشأة

في إطاره. وقد اعتمد مجلس التنسيق في الاجتماع الذي عقده في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ النظام الأساسي لعمله.

وأشير في الوقت نفسه إلى أن الآلية التي أنشئت في جنيف لم تبدأ بعد عملها على نحو كامل. كما أنه لم يبدأ بعد تنفيذ عدد من الأحكام الأساسية الواردة في البيان الختامي الذي اعتمد في جنيف وفي قرارات مجلس التنسيق. وأشار الطرفان إلى ضرورة التنفيذ التام للقرارات السابقة.

٥ - وأعرب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وممثلو الاتحاد الروسي، بوصفه ميسرا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدول الأعضاء في فريق أصدقاء الأمين العام، عن قلقهم لأنه على الرغم من الجهود النشطة التي بذلت لتكثيف عملية السلام ما زال الطرفان غير متفقين على الجوانب الأساسية للتسوية. وشددوا على أن المسؤولية الأساسية في تسوية المشاكل القائمة بين الطرفين يتحملها طرفا النزاع ذاتهما. ودعوا طرفي النزاع إلى الامتناع عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى تقويض الجهود المبذولة، وإلى القيام بكل ما يمكن القيام به لدعم عملية السلام، وإلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة حتى يمكن تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالمسائل الأساسية.

٦ - وشدد المشتركون على أهمية الاتصالات الثنائية والحوار المباشر بين الطرفين على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات، بما في ذلك عمل لجنة التنسيق المشتركة الثنائية المعنية بالمسائل العملية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام ويتعين دعمها. ومرة أخرى أكد الممثل الخاص للأمين العام لشؤون جورجيا، وممثلو الاتحاد الروسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة أصدقاء الأمين العام أنهم سيواصلون تقديم جميع المساعدات الممكنة إلى الطرفين من أجل التوصل إلى اتفاقات يقبلانها.

٧ - وأكد الطرفان من جديد تمسكهما بإعلان تبليسي الصادر في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٧، وخاصة ما يلي:

- التصميم على إنهاء النزاع الذي فرق بينهما، وإعادة العلاقات السلمية والاحترام المتبادل؛

- الاقتناع بأن الأوان قد آن للشروع في انتهاج سياسة تسعى إلى السلام والخير، والعمل معا بكرامة وبدون تعصب وبروح من التوفيق والمصالحة؛

- الالتزام بعدم اللجوء إلى استعمال القوة لتسوية المشاكل التي تفرق بينهما، وعدم السماح تحت أي ظرف بتجدد سفك الدماء، والاقتصار في تسوية الخلافات على الوسائل السلمية والسياسية من خلال المفاوضات والمشاورات.

٨ - ويساور المشتركين في الاجتماع قلق حقيقي بالنسبة لحالة الأمن في منطقة النزاع، وهي حالة تدهورت تدهورا شديدا في الآونة الأخيرة. وقد قدم الطرفان تقييمهما للأحداث التي وقعت في منطقة النزاع، وتبادلا وجهات النظر بشأن سبل تسوية الحالة الراهنة. وسوف تستمر المشاورات بشأن هذه المسائل. (يرد في المرفق موقف كل من الجانبين.

٩ - وشدد الطرفان على ضرورة التنفيذ الفوري للقرار الذي اتخذه مجلس التنسيق بوضع آلية يمكن أن يشارك فيها ممثلو الجانبين، و/أو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا و/أو قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة ("قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة") للتحقيق في انتهاكات اتفاق موسكو بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقع في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ ومنع وقوع هذه الانتهاكات وأية أعمال إرهابية هدامة تقع في منطقة النزاع.

١٠ - وأكد الطرفان من جديد موافقتهما على الامتناع عن الدعاية العدائية التي يوجهها كل طرف ضد الآخر، وعلى اتخاذ تدابير للعمل على تهيئة جو من الثقة والتفاهم المتبادلين. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن امتنانهم للدعوة الموجهة من حكومة اليونان لعقد اجتماع استثنائي للطرفين هذا العام في أثينا لوضع تدابير لتعزيز الثقة والتفاهم المتبادلين على النحو المتوخى في بروتوكول الدورة الثالثة لمجلس التنسيق.

١١ - كما أكد الطرفان من جديد التزامهم السابق بحق اللاجئين والمشردين في العودة الطوعية إلى أماكن إقامتهم الدائمة السابقة. وأجريا مناقشة وافية للمسائل العملية المتصلة بعودة اللاجئين وقررا مواصلة بحث هذه المسائل (ويرد في المرفق بيان بموقف كل من الجانبين).

١٢ - وأكد الطرفان من جديد التزامهم بكفالة حرية التنقل والأمن للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية حتى يتسنى لهم الوصول إلى المحتاجين وتقديم المساعدة لهم.

١٣ - ولاحظ المشاركون في الاجتماع أهمية تنسيق أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لاستقرار الحالة في منطقة النزاع ولمنع النزاعات المسلحة.

المرفق

موقف كل من الجانبين بشأن الفقرة ٨

موقف الجانب الجورجي

يدين الجانب الجورجي الأعمال القتالية وأعمال العنف التي حدثت في قطاع غالي في أيار/ مايو ١٩٩٨، وأدت، وفقا لما ذكر في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (S/1998/647)، إلى اضطرار نحو ٤٠ ٠٠٠ شخص من قطاع غالي إلى طلب اللجوء للمرة الثانية على الجانب الآخر من نهر إنغوري، وإلى اضطرار المجتمع الدولي إلى أن يشاهد المساعدة التي قدمها والجهود التي بذلها وهي تذهب أدراج الرياح، عندما أضرمت النيران عمدا في المنازل التي تكلف تشييدها أكثر من مليوني دولار من أموال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل طرد السكان من مواطنهم الأصلية.

ويعتقد الجانب الجورجي أن تلك الأعمال هي أحد مظاهر موجة جديدة من التطهير العرقي تستهدف السكان الجورجيين في أبخازيا.

وهو يلاحظ مع الأسف أن الحالة في قطاع غالي اليوم لا تزال غير مستقرة ومتوترة.

موقف الجانب الأبخازي

نتيجة للنزاع المسلح الذي تسبب الجانب الجورجي في حدوثه في قطاع غالي بأبخازيا في أيار/ مايو ١٩٩٨، وللأعمال المستمرة غير المشروعة للجماعتين الإرهابيتين التخريبيتين اللتين تسميان "الفيلق الأبيض" و"إخوان الغابة"، ولاستمرار نصب الألغام وأعمال العنف الأخرى، مما أدى إلى إصابات تركز معظمها في صفوف الميليشيا الأبخازية وقوة حفظ السلام، وكذلك في صفوف السكان المحليين واللاجئين والمشردين، وموظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وغيرهم من الموظفين الدوليين العاملين في أبخازيا، تدهورت الحالة في المنطقة وأصبحت تثير قلقا بالغا.

موقف كل من الجانبين بشأن الفقرة ١١

موقف الجانب الجورجي

يعتقد الجانب الجورجي أنه يلزم توافر ظروف معينة لتنفيذ عملية الإعادة السريعة للاجئين والمشردين. وقد اقترح، تحقيقا لهذه الغاية، إنشاء فريق عامل يشارك فيه ممثلون للجانبين والأمم المتحدة والاتحاد الروسي والدول الأعضاء في فريق أصدقاء الأمين العام، من أجل صياغة وتنفيذ خطة لإعادة اللاجئين والمشردين، موفوري الكرامة وبصورة طوعية ومأمونة، إلى قطاع غالي أولا وقبل كل شيء (داخل الحدود القديمة للقطاع).

وينبغي في الوقت ذاته وضع وتنفيذ تدابير لتوفير ضمانات دولية لاستمرارية عملية إعادة اللاجئين والمشردين ولكفالة أمنهم في أماكن عودهم.

كما ينبغي اتخاذ تدابير لإصلاح اقتصاد المنطقة وتطبيع نظم الحدود والجمارك، نظرا لما لذلك من صلة وثيقة جدا ومباشرة بعملية إعادة اللاجئين والمشردين على نحو مستقر ومنظم، إلى قطاع غالي أولا وقبل كل شيء (داخل الحدود القديمة للقطاع).

وينبغي في الوقت ذاته اتخاذ تدابير لدعوة المنظمات الدولية والبلدان المانحة إلى تخصيص موارد لعملية إعادة اللاجئين والمشردين ولإصلاح اقتصاد أبخازيا، وفقا لما أوصت به بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات.

وأكد الجانب الجورجي أن السبيل الوحيد للعودة الفعلية للاجئين والمشردين هو التحديد الدقيق للإقليم ووضع إطار زمني لعودتهم واتخاذ تدابير محددة تضمن أمن العائدين واستمرارية العملية، فضلا عن وضع آليات لتنفيذ هذه العملية.

ورفض الجانب الأبخازي قبول هذه الشروط الضرورية يدل على أن تصريحاته المتعلقة بالموافقة على عودة اللاجئين والمشردين ما هي إلا تصريحات جوفاء.

موقف الجانب الأبخازي

عندما تبدأ عملية عودة اللاجئين إلى قطاع غالي بصورة منتظمة، سيتعين اتخاذ تدابير لإزالة القيود التي فرضت بموجب مرسوم حكومة الاتحاد الروسي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ وقرار رؤساء البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، يعتقد الجانب الأبخازي أن هناك حاجة إلى الإسراع بالتوقيع على مشروع الاتفاق المتعلق بالسلام وبضمانات منع المواجهة المسلحة والبروتوكول المتعلق بعودة اللاجئين إلى قطاع غالي وبتدابير الإصلاح الاقتصادي، اللذين جرى إعدادهما خلال المشاورات التي جرت بين جورجيا وأبخازيا في حزيران/يونيه.

تذييل

البيان الصادر باسم فريق أصدقاء الأمين العام

لا تزال عملية جنيف قائمة رغم الأحداث المأساوية التي وقعت في أيار/ مايو ١٩٩٨. وهذه هي النتيجة الرئيسية التي أسفر عنها هذا الاجتماع.

بيد أننا لا نزال، مع الأسف، بعيدين عن التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع. ولا بد من أن يلتزم الطرفان بالتماس حل سياسي في إطار الأمم المتحدة، وأن يستخدما في ذلك الآلية التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

وينتظر المجتمع الدولي وفريق أصدقاء الأمين العام من الطرفين أن يصلا إلى اتفاق. وأصدقاء الأمين العام مستعدون لتقديم العون في أي مجال يستطيعون فيه ذلك.

ومن المهم بدء عملية إعادة اللاجئين فورا وفي ظروف مأمونة ومطمئنة.

ويكرر أصدقاء الأمين العام الإعراب عن قلقهم الشديد إزاء أمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ويؤكدون الحاجة إلى مواصلة وضع مزيد من الترتيبات في هذا الميدان. وهم يحثون، في هذا الصدد، الأمين العام للأمم المتحدة على إبقاء المسألة قيد الاستعراض المستمر، ولا سيما فيما يتعلق بوحدة الحماية الذاتية وغير ذلك من الخيارات حسب الاقتضاء. ويدعون الطرفين والاتحاد الروسي إلى دعم مواصلة عملية حفظ السلام التي تقوم بها قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لتهيئة الأجواء الملائمة والمأمونة لاستمرار المفاوضات الرامية إلى إحراز تسوية شاملة للنزاع.

ونطالب الطرفين بتوفير المزيد من الأمن لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وللموظفين الدوليين الآخرين. ونرحب بإدراج نص في البيان الختامي يتناول حرية التنقل للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

ويعرب أصدقاء الأمين العام عن شكرهم للممثل الخاص للأمين العام لتوجيه هذا الاجتماع ويتطلعون إلى اجتماعهم المقبل في إطار عملية جنيف.

- - - - -